

## أبوظبي تقاطع الدوحة ثقافياً.. قراءة في حجم الإرهاب والسيطرة الأمنية على المثقفين بالإمارات



لا يبدو أن المقاطعة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بل إن الأمر يواصل التدحرج إلى القاع بعد أن أعلن اتحاد كتّاب وأدباء الإمارات المقاطعة الثقافية مع الدوحة.

وبالرغم من أن هذا القرار لا يرتبط فقط بحرية العمل بل يرتبط أيضاً بحرية الرأي والتعبير المستباحة في الدولة، ويشير إلى أنه وحتى منظمات المجتمع المدني بما فيها التي تعتبر منارات للثقافة هي أدوات فاعلة لدى جهاز أمن الدولة تستخدم في تعزيز سلطته الداخلية والخارجية.

وحظر اتحاد كتّاب وأدباء الإمارات التعامل مع أي جهة قطرية ومنع أي مشاركة في فعالية قطرية أو ممولة من قطر.

الأمر لا ينطبق فقط على المواطنين الإماراتيين فقط، بل على كل من يقيم في الدولة حسب النداء الموجه في البيان: "على جميع الكتّاب والأدباء والمثقفين والعاملين في حقل الكتابة والإبداع في دولة الإمارات عدم التعامل مع أي جهة قطرية أفراداً ومؤسسات داخل الدولة أو خارجها".

وقرر الاتحاد -أيضاً- "منع إقامة أي نوع من أنواع التواصل أو المشاركة في أي فعالية قطرية أو تابعة لقطر أو ممولة من قطر وذلك حتى لا يقع تحت طائلة المساءلة" وبذلك تقتصر المشاركة في فعاليات الدورة الثامنة لملتقى الإبداع

الخليجي على الإمارات والبحرين والسعودية والكويت وسلطنة عمان إضافة إلى اليمن والعراق".

إن هذا القرار الجديد يظهر حجم الإرهاب الأمني الذي يمارسه جهاز أمن الدولة في الإمارات وكيف ينظر المسؤولون والمتقنون العاملون تحت نظر السلطات لحرية التعبير في البلاد!

وكان النائب العام قد توعد الإماراتيين والمقيمين المتضامنين مع قطر عبر شبكات التواصل الاجتماعي بالسجن بين 3 إلى 15 عاماً وغرامة تصل إلى نصف مليون درهم. فتجريم الرأي والتعبير في الإمارات وصل حداً لا يطاق، مع كل هذه الهجمة الشرسة.

سبق أن منعت أبوظبي سكان الدولة من نشر أي معلومات عن حوادث المرور بما في ذلك الصور إلى جانب حالة الطقس في الدولة في شبكات التواصل الاجتماعي، في أسوأ تعميم للرأي والتعبير في الدولة.

وبالرغم من أن البيان يبدو عجباً وفيه النبرة الأمنية الناهية الأمرة والموجهة، إلا أن الأعجب من ذلك كان تبرير حبيب الصايغ رئيس مجلس إدارة اتحاد كتاب وأدباء الإمارات عندما قال إن ذلك-أي مقاطعة قطر ثقافياً- إنما يحمي "حريتنا ومبدأنا وندافع عن مناخات التعدد والانفتاح التي قامت عليها دولة الإمارات"! فهل الحرية تعني مهاجمة حرية التعبير للمثقفين والكتاب الآخرين، وهل إدخال الكتاب والأدباء في معركة سياسية لا ناقة لهم ولا جمل فيها تعني "تعددية" ومناخات انفتاح! أم صوت واحد! ورؤية واحدة تتحكم بمصائر الأقلام الإماراتية والمقيمة في الدولة.

نظرة الصايغ ليست جديدة في مهاجمة حرية الرأي والتعبير فقد سبق أن هدد ما قال إنهم أصحاب النصوص المسيئة للدول والقيادات دون أن يوضح ماهية الإساءة.

واتهم الصايغ في مقابلة مع "صحيفة فيتو" المصرية، في فبراير/شباط 2016م شباب المساجد وتحفيظ القرآن بأنهم هم من يشكلون "داعش" والتنظيمات الإرهابية، زاعماً إلى الحاجة إلى تثقيف من قال إنهم رجال الدين والدعاة في المساجد.

سبق أن فشل الصايغ في عمل قانون جديد اسماء مشروع استرشادي لقانون مطبوعات عربي موحد يرضى الكتاب والأدباء، كما أعلن في ذات المقابلة، فالأدباء والكتاب العرب لا يمكن أن ينخرطوا في مشاريع لقوانين تستهدف حرية الرأي والتعبير في العالم العربي فالقوانين الإماراتية سيئة السمعة فيما يتعلق بالتعبير والرأي، ويقبع عشرات الأدباء والكتاب في السجون بسبب تعبيرهم عن الرأي.

ويجري منع أي عبارات لرأي مخالف للسلطات الأمنية في وسائل الإعلام الرسمية؛ في وقت تمنع أي صحيفة أو منظمة مجتمع مدني مستقلة من العمل في الدولة.

ويقبع عشرات الكتاب والأدباء والمدونين الإماراتيين في السجون التابعة لجهاز أمن الدولة بسبب تعبيرهم عن الرأي.

وفي الخامس من يونيو/حزيران الجاري قطعت كل من السعودية والبحرين والإمارات ومصر علاقاتها الدبلوماسية مع قطر في أسوء أزمة خليجية عرفتها دول الخليج منذ التأسيس.